

# مجلة كلية التراث الجامعة

مجلة علمية محكمة  
متعددة التخصصات نصف سنوية  
العدد الأربعون

30 آب 2024  
ISSN 2074-5621



رئيس هيئة التحرير  
أ.د. جعفر جابر جواد

مدير التحرير

أ.م. د. حيدر محمود سلمان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم  
(ب 3059/4) والمؤرخ في (2014/ 4/7)

تأثير الأنشطة غير المنظمة على القاعدة الضريبية  
 بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب  
 زينب حيدر عبد علي التميمي  
 وزارة التربية - مديرية التعليم المهني

**المستخلص :**

يهدف البحث إلى بيان أثر الأنشطة غير المنظمة على القاعدة الضريبية، باعتبار أن العراق من الدول ذات الاقتصاد الأحادي الذي يعتمد على النفط في إيراداته، وأن أسعار النفط تقلبت مع مرور السنين، وفي ظل الحاجة الملحة لتعزيز الموارد المالية للدولة لمواجهة زيادة الإنفاق العام ولمواجهة التحديات الاقتصادية التي كان لا بد منها وتوسيع القاعدة الضريبية لتشمل الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة والتي تشكل نسبة كبيرة منها. تبلورت مشكلة البحث بالتساؤل حول هل ان الواقع الحالي للنظم الضريبية في العراق على استعداد لفرض الضريبة على الأنشطة غير المنظمة لتوسيع القاعدة الضريبية و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بيانات عينة البحث بموجب برنامج الاكسيل . وتوصل البحث إلى أن توسيع نطاق التسجيل الضريبي لهذه الأنشطة يساهم في زيادة القاعدة الضريبية للدولة، حيث يتم تحصيل المزيد من الضرائب من مختلف المصادر وزيادة الشمول المالي للأنشطة الاقتصادية الخاضعة للضريبة.

**الكلمات المفتاحية :** الأنشطة غير المنظمة ، القاعدة الضريبية

**Abstract:**

The research aims to demonstrate the impact of unregulated activities on the tax base, given that Iraq is one of the countries with a single economy that depends on oil for its revenues, and that oil prices have fluctuated over the years, and in light of the urgent need to strengthen the state's financial resources to confront the increase in public spending and to confront the economic challenges that arise It was necessary to expand the tax base to include unregulated economic activities, which constitute a large percentage. The research problem was crystallized by asking: Does imposing a tax on unregulated activities have a role in expanding the tax base?

As for the research methodology, the descriptive analytical method was used based on the data of the research sample using the Excel program. The



research concluded that expanding the scope of tax registration for these activities contributes to increasing the state's tax base, as more taxes are collected from various sources and the financial inclusion of taxable economic activities increases.

**Keywords: Unregulated activities, tax base**

**Methodology of Research : منهجية البحث :**

**1. فرضيات البحث: Hypothesis**

ضعف الاهتمام بالانشطة غير المنظمة وتأثير ذلك على القاعدة الضريبية .

**2. مشكلة البحث: Research problem**

هل تؤثر الانشطة غير المنظمة على القاعدة الضريبية ؟

**3. أهمية البحث: Research importance**

تنطلق أهمية البحث من أهمية المتغيرات المبحوثة :

1-تحقق شمول الانشطة غير المنظمة بفرض الضريبة عليها , الى توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الحكومية ، مما يسهم في تمويل المشاريع الاساسية والخدمات العامة ، وكذلك يقلل من احتمالية التهرب الضريبي وسوء الاستخدام من خلال تسجيل إيراداتها وتنفيذ الضرائب بدقة ونزاهة .

2-بيان اهمية تطبيق الشمول المالي لأصحاب المزارع والشاليهات والعقارات المحققين للدخل , لتحقيق العدالة بفرض الضريبة على جميع المكلفين المشمولين بهذه الانشطة.

**4. أهداف البحث: Research objectives**

يسفر البحث جملة من الاهداف :-

1- تقديم الاقتراحات لإنشاء قوانين ضريبية من شأنها تحسين ادراج النشاط غير المنظم في الوعاء الضريبي وتوسيع نطاق فرض الضرائب

2-دراسة الانعكاسات المالية والاقتصادية المترتبة على فرض الضريبة على ايجارات المزارع والشاليهات 3-تحديد العلاقة بين تعزيز الشفافية المالية ومنع التهرب الضريبي وضم اصحاب العقارات المؤجرة ( المزارع والشاليهات عن طريق الانترنت) .

**5. منهج البحث: Research method**



تم الاعتماد المنهج الاستقرائي في الجانب النظري بالاعتماد على الادبيات وبعض الدراسات السابقة ،  
تضمن دراسات اجنبية ومواقع الكترونية للتطبيقات والروابط , واستخدام المنهج الوصفي التحليلي  
لتحليل عينة البحث في الجانب التطبيقي على مستوى الافراد بموجب برنامج الاكسيل .

#### 6. حدود البحث limitation

تتمثل حدود البحث وفق الاتي :

6 - 1 الحدود الزمانية: امتدت مدة تطبيق البحث من (1 / 3 / 2024) لغاية (1 / 5 / 2024).

6 - 2 الحدود الموضوعية: يطبق البحث على الأنشطة غير المنظمة لتوسيع القاعدة الضريبي

#### 7. مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث المكلفين الطبيعيين المشمولين كافة بالتحاسب الضريبي في الهيئة العامة للضرائب  
،وقد اختار الباحثان المكلفين الطبيعيين اصحاب العقارات المؤجرة ( المزارع والشاليهات )

#### 8. مصادر جمع البيانات والمعلومات

اعتمد البحث الحالي على مجموعة من المصادر لغرض جمع البيانات والمعلومات بجانبين رئيسين هما

#### 8- 1 الجانب النظري:

1. الكتب العلمية العربية والاجنبية التي تناولت الانشطة غير المنظمة والشمول المالي والوعاء  
الضريبي.

2. الاطاريح والرسائل والابحاث السابقة والمجلات العلمية والمقالات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

3. القوانين المتمثلة بقوانين الضرائب والانظمة والتعليمات .

4. شبكة المعلومات الدولية (الانترنت )

#### 8 - 2 الجانب التطبيقي:

دراسة الواقع الحالي و تطبيق آلية مقترحة لفرض الضريبة على الانشطة غير المنظمة , اصحاب  
المزارع والشاليهات العقارات المحققين للدخل.

ثانياً: الدراسات السابقة : **previous studies**

1 . الدراسة العراقية



عنوان الدراسة	دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي / العراق حالة دراسية
نوع الدراسة	رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية الادارة والاقتصاد -جامعة كربلاء
مشكلة الدراسة	هناك مؤشرات قوية تؤكد اتساع اقتصاد الظل على نطاق واسع ، وتزايد اثاره على الاقتصاد الوطني وكون نشاط اقتصاد الظل من الصعب معرفة مدخلاته ومخرجاته غالبا ما يكون بعيد عن سيطرة السياسات الاقتصادية لذا تزايد فاعلية اقتصاد الظل يحد من فاعلية السياسة الاقتصادية ومن وصولها الى تحقيق استدامة النمو الاقتصادي ؟
اهمية الدراسة	توضيح حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي لما مر به من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وما صاحبها من تطور هائل في مختلف المجالات وانفتاح عبر الحدود والانتقال الى اقتصاديات السوق . وانتشار الفساد المالي والإداري وما حقق المستفيدين من أرباح، خلال المدة (1995-2019) لذا تحديد طبيعة دور اقتصاد الظل وتوفير احصائيات موثوقة له أهمية في التخطيط الاقتصادي والذي ينعكس اثاره في النمو الاقتصادي بما يجعل السياسات الاقتصادية فاعلة في معالجة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي
منهج الدراسة	الاسلوب التحليلي الذي يعتمد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي
ابرز النتائج	تبين من البحث ان النمو الاقتصادي يتأثر سلبا ويجابا بأنشطة اقتصاد الظل بسبب ما تؤدي من اضعاف فاعلية السياسات الاقتصادية والاخلال بالكفاءة الاقتصادية والتأثير على توزيع الدخل والتخصيص الأمثل للموارد بما يجعل الاستقرار الاقتصادي عرضه للصدمات الداخلية والتي تنعكس على سياسات الاستثمار وتشويه المؤشرات الاقتصادية، وتتوقف درجة التأثير الكلي لاقتصاد الظل على ما يقابلها من احداث إيجابية في تلك المجالات.

## 2. الدراسة العربية

ب- ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد – 2019	
عنوان الدراسة	المعالجة التشريعية للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وأثارها على الدين العام: دراسة تحليلية مع الإشارة إلى مصر
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية

مشكلة الدراسة	ادى انتشار الانشطة الاقتصادية غير لرسمية الى زيادة حجم الدين العام في مصر ؟
اهمية الدراسة	تباين الملامح الاساسية لهذه الانشطة غير المسجلة وحجمها وتأثيراتها الاقتصادية
منهج الدراسة	المنهج الاستقرائي التحليلي
ابرز النتائج	ان وجود الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، حقيقية واقعة لايمكن تغافلها بل ان حداثها تزداد يوماً بعد يوم بسبب عدم وجود الية واضحة وداعمة لتحول تلك الأنشطة للعمل بشكل رسمي

<b>ج. ساندي جواد الهيموني-2022</b>	
عنوان الدراسة	علاقة التخطيط الاستراتيجي بتوسيع القاعدة الضريبية لدى ضريبة الدخل دراسة ميدانية على دوائر ضريبة الدخل في فلسطين
نوع الدراسة	بحث منشور في المجلة العربية للإدارة
مشكلة الدراسة	هل هنالك علاقة بين تحليل البيئة الخارجية وتوسيع القاعدة الضريبية ؟
اهمية الدراسة	تقدم عرضاً نظرياً عن التخطيط الاستراتيجي والوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والنظام الضريبي السائد في فلسطين
منهج الدراسة	المنهج الاستقرائي والتحليلي
ابرز النتائج	توجد علاقة طردية بين تحليل البيئة الخارجية وتوسيع القاعدة الضريبية

**3. الدراسات الاجنبية**

<b>A - Aguima Aime Bernard Lompo,2021</b>	
عنوان الدراسة	How Financial Sector Development Improve Tax Revenue Mobilization for Developing Countries? كيف يؤدي تطوير القطاع المالي الى تحسين تعبئة الايرادات الضريبية في البلدان النامية ؟
نوع الدراسة	بحث دكتوراه منشور في مركز الدراسات والابحاث حول التنمية الدولية ، جامعة كليرمون فيراند ، فرنسا



مشكلة الدراسة	تأثير التطور المالي على تعبئة الإيرادات الضريبية في البلدان النامية
أهم أهداف الدراسة	هدف الدراسة الرئيسي هو تحليل العلاقة بين التنمية المالية وتعبئة الإيرادات الضريبية من المنظور النظري والتجريبي في البلدان النامية خلال المدة من 1995-2017 .
منهج الدراسة	المنهج التحليل التجريبي
أهم النتائج	إن القطاعات المالية الأكثر تطوراً تؤثر بشكل إيجابي وكبير على قدرة الحكومة على زيادة الإيرادات الضريبية

## 2. الجانب النظري للبحث

### 2 - 1 الاطار العام للانشطة غير المنظمة

#### 2-1-1 مفهوم وتعريف الانشطة غير المنظمة

لم تعد الانشطة الاقتصادية غير المنظمة مرتبطة بنظام اقتصادي واحد فقط . بل على الرغم من الفلسفات العديدة التي تقوم عليها ادارة تلك الاقتصادات ، الا انها قد توجد في جميع الانظمة الاقتصادية ، بما في ذلك الاقتصادات الرأسمالية والاشتراكية والمختلطة وكذلك الاقتصادات المتقدمة والمتحولة اقتصادياً والنامية. ( Al-Hayali,2020:88 ) . يشير مصطلح " النشاط غير الرسمي " فئتين من الاشخاص والشركات ، الذين يشاركون في أنشطة تجارية غير منظمة ، والذين يعملون في مهن غير منظمة . فضلاً عن ذلك فإن العمالة في القطاع غير المنظم ، هو الجانب الثالث من النشاط غير المنظم. (ILO,2021:13) فالأنشطة الاقتصادية غير المنظمة تقتصر على ممارسة الاعمال التجارية مع المواطنين العاديين والمنظمات غير الحكومية ولا تخضع لشرط الحصول على ترخيص من هيئة عامة او نقابة مهنية او اي ادارة اخرى مرخص لها بذلك قبل البدء بممارساتهم . واذا تم اجراء المعاملات مع الوكالات الحكومية ، فسيتم اجراؤها عادة تحت ذرائع كاذبة دون الاشارة الى دافع الضرائب الفعلية ، وعادة ما تكون احصائيات السلطة المالية بعيدة كل البعد عن احصائيات حجم تلك الانشطة الاقتصادية الحقيقية . وهي الانشطة المشروعة وغير المشروعة والتي يقوم بها الاشخاص او الشركات ، ولكن لا يتم احتسابها بشكل رسمي ومنهجي من قبل ادارة الضرائب . ونتيجة لذلك ، فإن الحكومات غير مدركة لقيمتها الحقيقية والفعلية ، وتستمر في الوجود خارج حسابات الدخل القومي دون تحصيل اي ضرائب او رسوم منها (AL-Hujaimi,2021:36). لقد تمت مناقشة مفهوم الانشطة الاقتصادية الخفية بشكل مستفيض في الادبيات الاقتصادية ، ويمكن تصنيفها على نطاق واسع الى فئتين : الفئة الاولى الاقتصاد غير المشروع المعروف بالاقتصاد الاسود كالإتجار بالمخدرات وغسيل الاموال . اما الفئة الثانية هي الاقتصاد غير المنظم وهو يشمل المساعي التجارية المشروعة غير الموثقة في



السجلات الرسمية وبالتالي لا تخضع لقوانين الدولة المتعلقة بالضرائب والتأمين وغيرها من الامور والتي هي موضوع البحث . (Muhammad,2019:842).

وقد تناولت الكثير من الادبيات تعريف الانشطة الاقتصادية غير المنظمة والتي سيتم توضيح جزء منها مبتدأ من الاقدم الى الاحدث كما في الجدول الاتي :

### جدول (1) تعريفات الأنشطة غير المنظمة

ت	المصدر	التعريف
1	Schneider & et (aI,2010:5)	هو جميع الانتاج القانوني القائم على السوق والذي يتم اخفائه عمداً عن السلطات العامة لتجنب دفع مبالغ ضرائب الدخل او القيمة المضافة او غيرها من الضرائب وتجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي او لتجنب الاضطرار الى تلبية معايير سوق العمل القانونية ، مثل الحد الادنى للأجور والحد الاقصى لساعات العمل ومعايير السلامة وتجنب الالتزام ببعض الاجراءات الادارية .
2	(Shukr,2014:39 )	هي الأنشطة التي تقتصر على التعامل مع الافراد والجهات غير الحكومية والتي لا يشترط الحصول على ترخيص من جهة عامة او نقابة مهنية او اي دائرة حكومية مرخص لها بذلك قبل البدء بممارستها .وإذا تم التعامل مع جهات رسمية فسيكون بأسماء مستعارة لا تمد للمكلف الحقيقي بأي صلة ، وتكون بيانات السلطة المالية حول حجم هذه الأنشطة الاقتصادية الفعلية بعيدة كل البعد عن بعضها البعض .
3	(Karaca,2016 :73 )	المعاملات والأنشطة الاقتصادية غير المقيدة رسمياً ، وغير المعتمدة بوثائق قانونية ، وغير الخاضعة لأشراف السلطات العامة ، والتي يتم تجاهلها في حسابات الدخل القومي .
4	عرفه جوتمان وفيج (AL-Hayali,2020:92)	انه الجزء من الناتج المحلي الاجمالي الذي ينبغي ان يكون ضمن حسابات الدخل القومي ولكن لم يتم ادراجه، وهو يأخذ شكل مجموعة من النشاطات والعمليات المشروعة وغير المرخصة مثل الانتاج الذي لم يتم الكشف عنه في مختلف القطاعات الاقتصادية ( الزراعة والبناء والتشييد والنقل والاتصالات وغيرها ) .





--	--	--

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر المذكورة

ومن التعاريف اعلاه يرى الباحثان: ان الانشطة غير المنظمة هي جميع الانشطة الاقتصادية المحققة للدخل التي لا تحتاج الى موافقات من جهات حكومية لغرض مزاولة نشاطها وتكون غير مسجلة في السجلات الرسمية وغير خاضعة للضريبة ، وتكون حساباتها خارج نطاق الدخل القومي.

### 2 - 1 - 2 خصائص الانشطة الاقتصادية غير المنظمة

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز الانشطة الاقتصادية غير الرسمية وهي: (Masmesh, 2017:9)

1. تعتبر مستهلكة للخدمات التي تقدمها الدولة دون ان تقدم اي مساهمات مالية في خزانة الدولة ، اذ يستفيد من اغلبية الخدمات المقدمة للقطاعات الاخرى بكافة اشكالها.
2. تنهرب من كافة الاستحقاقات لا نها لا تخضع للرقابة الحكومية ولا تعترف بالقوانين التي صدرت.
3. يتعلم العاملون مهارات جديدة من خلال الممارسة والخبرة .

### 2 - 1 - 3 انواع الانشطة الاقتصادية غير المنظمة

هنالك نوعين من الانشطة الاقتصادية غير المنظمة وهي : (Shukur,2014:40)

### 1-3-1-2 الانشطة الاقتصادية غير المنظمة وغير المشروعة

هذه الانشطة لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي وتتنافى مع مبادئ القانون والعدالة وتندرج تحت الفئات التالية :

أ-الخدمات غير المشروعة

ب-انشطة تحويلية غير قانونية

ج-عمليات التصنيع والانتاج غير قانونية

### 2-3-1-2 الانشطة الاقتصادية غير المنظمة المشروعة

بما ان القطاع غير الرسمي يعرف بأنه مشروع عندما يمثل ظاهرة اقتصادية صحية ، منها ما يصف على انه أنشطة ، فإن هذه الانشطة تخلق فرصاً لكسب الدخل المشروع . كما انها مشروعة لا نها لا تنتهك المبادئ القانونية . غير منظمة لا نها غير مدرجة في الحسابات القومية . فهي تتضمن عدة تصنيفات ، وتشمل الانشطة الاساسية تلك المتعلقة بالزراعة والاسواق العامة وعمال البناء والحرفيين



و الحلاقين والحدادين والنجارين وغيرهم , كما تشمل أنشطة المستوى الثاني مثل شركات التوزيع الصغيرة كالباعة المتجولين وبائعي الاطعمة والمشروبات والحمالين وخدمات التوصيل الى المنازل. وتشمل أنشطة الاخرى الوسطاء والمصورين في الحدائق. فضلاً عن ذلك ما ظهر حديثاً وهم المؤثرين في السوشيل ميديا.

**وحسب رؤية الباحثان :** ان , الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة تشمل مجموعة متميزة من الاجراءات المتعلقة بالسعي الى تجنب دفع الضرائب او شرط تجاوز القيود العادية المفروضة على عملية ممارسة النشاط الاقتصادي . هنالك بعض جوانب النشاط الاقتصادي في هذا البلد مثل الرشوة او العمولات او بيع البضائع المسروقة او الاتجار بالمخدرات او تهريب البضائع او تهريب الاموال او الدعارة والقمار او نشاط المافيا او نشاط الاتاوات – لا يمكن تجاهلها لانها تنتهك القانون .

وان ما يسمى أنشطة اقتصادية غير منظمة يعتمد على المنظور الذي ينظر منه الى هذه الأنشطة . ويمكن تفسيرها على انها تنطوي على أنشطة تتعلق بخطة التهرب الضريبي التي يفرضها اقتصاد الظل . ان الاطار القانوني الذي يحدد انواع الدخول المعرضة للتهرب الضريبي هو الاساس في هذه الحالة . وعندما يتعلق الامر بالضرائب ، يشير مصطلح " اقتصاد الظل " الى الأنشطة التي تنتج دخلاً خاضعاً للضريبة ولكن مخفياً عن السلطات الضريبية في البلاد من اجل تجنب دفع الضريبة . وبدلاً من ذلك ، يمكننا النظر في تأثير وجود هذا الاقتصاد على دقة حسابات الناتج القومي في الاقتصاد ككل ونتيجة لذلك ، فإن مصطلح :اقتصاد الظل " سيأتي للإشارة الى اي نشاط يدر دخلاً ، بغض النظر عما اذا كان قانونياً او غير قانوني سواء كان خاضعاً للضريبة ام غير خاضع . وفي العراق ، يشكل النشاط الاقتصادي غير المنظم نسبة اعلى من النشاط الاقتصادي المنظم خاصة في السنوات التي تلت عام 2003 . وذلك لان ضعف قدرة الدولة على فرض هيبتها وسيادتها عند تطبيق القوانين – بما في ذلك قوانين الضرائب . وهناك مؤشرات تدل على ان هناك مافيا كبيرة تسيطر على السوق ، مما يخلق حالة من الارباك الاقتصادي يدفع الى رفع الاسعار في جميع المجالات ، مع كون العقارات والاصول الثابتة الكبيرة طويلة الاجل هي الاهداف الرئيسية . ويعد الارتفاع المستمر في النشاط غير الخاضع للرقابة علامة مقلقة على التراجع ، كما تشير الاحصاءات الى ان الدول النامية تزداد نسبة الأنشطة غير المنظمة ( المشروعة ) موضوع البحث ، وان الحجة الاكثر الحاحاً لإصلاح نظام تحصيل الضرائب في العراق وبلدان اخرى في جميع انحاء العالم هي نمو النشاط الاقتصادي غير الخاضع للرقابة . بغض النظر عن مدى ازدهار دولة ما مقارنة ببقية الاقتصاد العالمي ، لا توجد دولة واحدة في هذا الكوكب يخلو اقتصادها من ظاهرة النشاط الاقتصادي غير المنظم . رغم ان المبلغ يختلف من دولة الى اخرى حسب مستوى التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . (Byran and others, 2002: 3 )

#### 4-1-2 الاسباب الرئيسية لظهور اقتصاد الظل وتوسعه وعواقبه



نظراً للأثار السلبية التي تترتب نتيجة وجود أنشطة اقتصادية خارج النشاط الرسمي للبلاد والتي تؤثر على الاستثمارات وعدم تحقيق المساواة في الدخل واعاقه النمو الاقتصادي وجودة الصناعات وغيرها وتعود الى عدة اسباب واهمها العبء الضريبي و النظام الضريبي المعقد وهناك اسباب اساسية ساهمت في انتشار هذا الاقتصاد

1-تجنب دفع الضرائب وإذا فرضت زيادات دورية في الضرائب على العمليات داخل القطاع الرسمي، فسيكون هناك حافز أكبر للتحويل إلى العمل في القطاع غير الرسمي . إن اختيار الانخراط في الاقتصاد الخفي من أجل تجنب دفع الضرائب يتم بعد موازنة الإيرادات المتزايدة التي ستأتي من التهرب من دفع الضرائب مقابل العقوبة التي قد يواجهها الشخص في حالة اكتشاف تهربه، بالإضافة إلى جميع المخاطر الأخرى المرتبطة به (Shehan,2013:4)

2-تجنب سداد مدفوعات الضمان الاجتماعي. وذلك بسبب ارتفاع نسبة المساهمة في الضمان والتأمينات الاجتماعية تدفع البعض على البحث عن وظائف أخرى غير رسمية (AL-Rashed,2014:13)

3-التهرب من الالتزام ببعض متطلبات سوق العمل القانونية مثل الحد الأدنى للأجور ، والحد الأقصى لعدد ساعات العمل ، ومتطلبات السلامة ، وما الى ذلك . (Muhammad,2019,856)

4 -الابتعاد عن المتطلبات الادارية، مثل اكمال الاستبيانات الاحصائية او اصدار البيانات الدورية والنشرات او اي شكل من الاشكال الادارية .

5- ان انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ، والضعف التكنولوجي للبلاد ، وتراجع القدرة التنافسية للسلع المحلية مقارنة بالسلع المستوردة ، جعل اصحاب المشاريع الانتاجية يترددون في مواصلة الانتاج ، والانسحاب من السوق ، ويحولون انتباههم الى مشاريع تتطلب راس مال اقل وقدرات انتاجية مستمرة وصغيرة الحجم . يستخدم معرفته باقتصاد الظل (Shehan,2013:18)

**ويرى الباحثان:** ان من الاسباب التي تؤدي الى نشوء الانشطة الاقتصادية غير المنظمة هي خدمات القطاع العام حيث ان المكلفين بدفع الضريبة يرغبون معرفة في اي اتجاه تصرف الاموال ومقدار الايرادات التي تحصل عليها الدولة لان المكلف بدفع الضريبة اذا كان لديه فكرة مفادها ان ضرائبهم تذهب هدر ، فلم يكونوا على استعداد لدفع الضريبة والبدء في التهرب وان الشيء المهم للمكلفين بدفع الضريبة هو ان يتم استثمار ضرائبهم في مجالات فعالة. وهذا حسب رؤية الباحثة لانها قائمة على المنفعة المتبادلة بين توزيع النفقات الحكومية الى جانب الفوائد المقابلة لها

**5-1-2 الآثار الايجابية والسلبية**

ويمكن تلخيص السمات البارزة الايجابية على النحو التالي :

أ. أصبح الاقتصاد أكثر ديناميكية بسبب القدرة الفائقة للنشاط الاقتصادي غير المنظم على التهرب من عواقب التدابير التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب والرسوم . وهذا يسمح لها بالتفاعل بسرعة مع التغييرات في ظروف السوق ( Shukur,2014:42) .  
ب. تساعد في حل مشكلة البطالة وتمنح العاطلين عن العمل امكانية الوصول الى الفرص .  
ت. لا يشكلون ضغطاً على سوق راس المال لانهم يعتمدون على التمويل الذاتي للمشاريع غير الرسمية.(Mahmoud,2022:250)

اما من ناحية الاثار السلبية للأنشطة الاقتصادية غير المنظمة التي تقع على عاتق الاقتصاد العراقي فهي متعددة، ولا يمكن انكار انها تؤثر على المعلومات المتعلقة بمعظم جوانب النشاط الاقتصادي ، بما في ذلك معدلات التشغيل والبطالة ، وانماط توزيع الدخل ، وحجم المدخرات الحقيقية في المجتمع ، فضلاً عن تشويه بيانات الناتج المحلي الاجمالي. وفيما يلي اهم التداعيات الضارة للنشاط الاقتصادي غير المقيد .

أ. خسارة الإيرادات الضريبية : التأثير السلبي الاول والاكثر اهمية للنشاط الاقتصادي غير المنظم هو ان جزءاً من الدخل المتولد داخل الاقتصاد لا يتم دفعه كضرائب . يحدث هذا عندما يفشل الأشخاص في الكشف عن دخلهم للسلطات المالية ، او طبيعة اعمالهم التي يقومون بها او كليهما . مما يضعف الاقتصاد ويقلل الإيرادات الضريبية مما يؤثر على الموازنة ويسبب ازمات اقتصادية لها تأثير سلبي على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع . ( Shukr,2014:41)

ب. يتم تشويه المعلومات والاحصاءات حول حجم الموارد المتاحة والمستغلة اقتصادياً ، وكيفية استخدامها ، ومدى صعوبة التقدير الدقيق لكيفية تغييرها المستقبل . وان اقتصاد الظل المزدهر يجعل الاحصاءات الرسمية ( حول البطالة ، والقوى العاملة الرسمية ، والدخل ، والاستهلاك ) غير موثوقة ( Enste and Schneider,2002,p.2009,p:32 )

ت. عدم استقرار الاسعار في القطاع الرسمي بسبب تزايد الاسعار ، وارتفاع اجمالي الاستهلاك ، وارتفاع معدلات التضخم ، مما يؤدي الى انخفاض معدل الادخار المحلي الاجمالي في البلاد (-AI) ( Rajhi,2021:36 )

## 6-1-2 وسائل الحصر الضريبي للأنشطة الاقتصادية غير المنظمة

هنالك اساليب مختلفة لحصر الانشطة الاقتصادية غير المنظمة نذكر منها ما يأتي:

أولاً - وجوب تقديم التسجيل: ويعني ذلك أنه لكي يتمكن المكلف من التسجيل والوفاء بالتزاماته عليه أن يبادر بتقديم إقراره إلى السلطة المالية في حال مزاوله أي نوع من الأعمال النشاط الاقتصادي. ويجب أن يتضمن الإعلان كافة المعلومات الشخصية وطبيعة النشاط التجاري . وهناك نوعين منها من حيث التسجيل والوفاء بمسؤولياتها.

أ- الالتزام بدوافع ذاتية : هذا هو الوضع المثالي الذي ينبغي ان يسود لأننا لا نستطيع ان نستبعد احتمال وجود مجموعة فرعية من السكان ، حتى الأكثر ضعفاً في المجتمع الضريبي واثقة من ان دفع الضرائب هو امر ضروري . مسألة فخر وطني وتضامن اجتماعي وقانون . من المهم ان نتذكر ان الافراد الموجودين في السلطة يسعون للحفاظ على القانون والنظام ، بناءً على فكرة ان كل مواطن لديه



التزامات تجاه الحكومة ، بما في ذلك دفع الضرائب التي تأتي مع انشطتهم . ومن هذا المنطلق ، يعتقد جزء كبير من السكان انه من الضروري مراجعة إدارات الضرائب والإبلاغ عن أي تطورات جديدة . وأي تعديلات يتم إجراؤها على عملياتهم التجارية او ظروفهم المالية لضمان الوفاء بمسؤولياتهم تجاه السلطة المالية ( Hussain ,2018:45)

ب- الالتزام لأسباب الزامية : رغم انه يبدو التزاماً ذاتياً او اختيارياً ، الا انه الزامي في الاساس . ويجب على المكلفين مراجعة دوائر الضرائب والإفصاح عن انشطتهم الاقتصادية للحصول على موافقة السلطة المالية ( براءة الذمة) . يتيح ذلك لأصحاب النشاط تقديم الانشطة الى الجهات الحكومية الاخرى ، وتعتبر الادارات العامة للمرور عند تسجيل سيارات التصنيع ، او ادارة تسجيل الشركات عند مساهمة الافراد في تأسيس شركة ، من متطلبات استكمال المستندات الرسمية لإتمام معاملاتهم . (Shukur,2014:43)

**ثانياً – المسح الميداني :** تعد طريقة المسح الميداني من اكثر الاساليب المستخدمة على نطاق واسع في عملية الحصر الضريبي ، خاصة في الدول النامية . ويتم اصدار القرار من قبل وزير المالية ويتم تحديد موعد نهائي لإتمامه. تعمل ادارة الضرائب على تشكيل لجان متعددة من المؤسسات المالية ، حيث يتم تقسيم كل محافظة إلى عدة قطاعات، وتنقسم كل منها إلى لجان متعددة. وتشمل مسؤولية هذه اللجان تسجيل كافة العقارات التجارية في استمارة معلومات تتضمن أسم المالك والمستخدم ونوع العقار ورقمه ونوع النشاط المستخدم فيه وغيرها من التفاصيل. إن مقارنة نتائج المسح مع الإقرارات الضريبية المقدمة إلى السلطة المالية هو الهدف الأساسي للمسح الميداني. فمن ناحية، مطابقتها على افتراض أن جميع الأفراد الذين يمارسون أنشطة خاضعة للضريبة مطالبون بالإبلاغ عنها إلى السلطة المالية امتثالاً لقوانين الضرائب؛ ومن ناحية أخرى، يؤدي ذلك إلى تدفق فئة جديدة من المكلفين المتهربين من الضرائب ولم يتم إدراجهم سابقاً في السجلات الضريبية، وبالتالي توسيع الوعاء الضريبي وللحصر الضريبي بعض المآخذ بطريقة المسح الميداني ومنها : (Amin,2000:138)

أ - عدم وجود جهد تنظيمي مسبق لعمليات المسح الميداني، مثل عدم وجود لجان المسح الميداني، أو خرائط تحدد حدود الولاية القضائية لكل فرع ضريبي، أو صور الأقمار الصناعية المحدثة يومياً في الدول المتقدمة؛ بالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الصعب تحديد النطاق الجغرافي لمسؤوليات العمل. كل لجنة تقوم بإجراء المسوحات الميدانية .

ب - الفروق في المهارات والمعرفة والخبرة بين أعضاء لجان المسح نتيجة انضمام جميع الموظفين إلى لجان المسح الميداني، والافتقار التام إلى برامج تعليمهم وتدريبهم وتطويرهم فيما يتعلق بأعمال المسح الميداني والتحقيق والفحص الضريبي.

ج - من الظواهر التي تقلل من كفاءة عمل لجان المسح الميداني هي ممارسات الفساد الإداري، وكما انتشرت هذه الظاهرة كلما أصبح عمل هذه اللجان مرتعاً للفساد الإداري.

د - عزلة لجان المسح داخل دائرة الرقابة الداخلية، وعدم كفاية الرقابة والمتابعة لأعمالها، وغياب دليل عمل يرشدها ويقودها للتأكد من كفاءة نتائج عملها.

**ثالثاً- طلب من المكلفين المسجلين عن تفاصيل تتعلق بتعاملاتهم - مع أطراف ثالثة**

نظراً لانخفاض الوعي الضريبي في غالبية الدول النامية، يتعين على دافعي الضرائب بموجب القانون الإعلان عن أي أنشطة تجارية أو مهنية خاضعة للضريبة. ونتيجة لهذا فإن عدداً قليلاً من دافعي الضرائب يفون بالتزامهم القانوني بالكشف بدقة عن وضعهم المالي الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد قليل من الأشخاص الذين يبلغون عن المتهربين من الضرائب حتى لو كان لديهم إمكانية الوصول إلى معلومات حول دافعي الضرائب الذين تهربوا من دفع الضرائب أو الذين يحاولون القيام بذلك من خلال مجموعة متنوعة من الطرق والوسائل. والأنشطة الاقتصادية التي تفتقر إلى التنظيم هي علامة على مجتمعات عفا عليها الزمن. لأن أولئك الذين يتوقعون إلى تجنب الضرائب يعتقدون أن مكاسبهم ستبقى خارج نطاق الحصر الضريبي، إذا لم يعلنوا عن أنشطتهم. ومن أجل معالجة حقيقة أن هذه المعاملات التجارية تقتصر على الأفراد، تستخدم السلطة المالية تحليلات المبيعات أو المشتريات التي تتم لدافعي الضرائب (المكلفين) المسجلين لغرضين. الغرض الأول هو مقارنة هذه التحليلات بالحسابات التي قدمها المكلف المسجل لدى السلطة المالية. أما الغرض الآخر فهو يخدم أهداف الحصر الضريبي للمكلفين غير المسجلين والذين ورد اسم كل منهم وعناوينه ونوع نشاطه في التحليلات (Kammash,2010:167).

**رابعاً :- طريقة الاخبار السري :** تعد طريقة الإعلام السري إحدى التقنيات المستخدمة للعثور على الأشخاص الذين يتهربون من دفع الضرائب المخبر السري هو شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين ينبهون السلطة المالية إلى حالات التهرب الضريبي التي لا يتم الإبلاغ عنها، كما هو الحال عندما يجيب دافعو الضرائب معلومات عن دخلهم الخاضع للضريبة. وهي أحد مصادر المعلومات التي يستخدمها بعض الأشخاص للتحقيق في حالات التهرب الضريبي المتعلقة بمصادر الدخل التي لم يفصح عنها المكلف. ويحدد قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 وتعديلاته ذلك في المادة (54)) ومقابل الأخبار يحصلون على مكافآت على أساس نسبة من الضرائب المحصلة؛ إلا أن حصتهم من المكافآت لن تتجاوز ثلاثين بالمائة (30%) من إجمالي مبلغ الضرائب المحصلة من المكلف، مع الحفاظ على سرية المعلومات والذي يتعامل مع المخبرين بما يحافظ على سلامتهم ويكشف عن هوياتهم الحقيقية بما في ذلك أسمائهم وعناوينهم وكذلك إمكانية الوصول إلى الوعاء الحقيقي للمكلف هذا من ناحية، وتشجيع المخبرين على إفشاء المعلومات التي يحاول المكلف إخفاءها، إما كلياً أو جزئياً، من ناحية أخرى. ولا يعني ذلك قبول هذه المعلومات بشكل متزامن دون التحقق أولاً من صحتها. قبل المتابعة بالإجراءات القانونية ضد المكلف الذي تم إبلاغه بذلك (Nasser et al., 2019:273).

**ويرى الباحثان:** هذا قد لا يكون دافعاً كافياً للإبلاغ عن مرتكبي هذه الأفعال من باب الحذر والوطنية. ونتيجة لذلك، فمن الممكن أن توفر غالبية قوانين الضرائب العالمية حوافز مالية للأفراد الذين يقومون بالإبلاغ عن هذه المخالفات ومرتكبيها. في الدول التي يكون فيها الوعي الضريبي مرتفعاً، يعد الإبلاغ عن المتهربين من الضرائب واجباً وطنياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيم المدنية. وترتبط هذه الفوائد عادة بمبلغ الإيرادات المحصلة نتيجة للمعلومات السرية.





**خامساً:- تنسيق ضرائب الدخل والضرائب العقارية :** ويعني انشاء وتمويل نظام معلومات للضرائب العقارية ، واستخدامه للمساعدة في تحديد المكلفين من خلال الضرائب العقارية، ومطالبة أصحاب العقارات بمعلومات عن الأشخاص الذين يستخدمون ممتلكاتهم للأعمال التجارية والصناعية. وغيرها من الأغراض الاقتصادية. في بعض الأحيان، هناك تغذية عكسية للمعلومات عندما يتعاون بعض دافعي الضرائب طوعاً لتحديث إقراراتهم الضريبية أو إضافة أنشطة جديدة إلى إدارات ضريبة الدخل. حيث تتحول هذه البيانات والعقود الى مقتربات تمكن ضريبة العقار من تحديد حجم وعدد الوحدات المؤجرة وبدلات الايجار الحقيقية واحتساب مقدار الضريبة المتحققة (AL-Qaragholi,2010:52) من خلال طلب معلومات عن سكان العقارات المستأجرة من أصحاب العقارات، يعمل نظام معلومات الضريبة العقارية كبروتوكول قياسي لعملية الجرد الضريبي للأنشطة الخاضعة للضريبة. (Ali and Dawood,2022:402)

**سادساً :- التنسيق بين المؤسسات التعليمية والاعلام المرئي من جهة ، والسلطة المالية من جهة اخرى.**

للعثور على المكلفين الذين يتجنبون الضرائب، لا تحتاج طرق الحصر الضريبي دائما إلى أن تكون عمليات إدارية. وبما أن الضريبة مطلب أخلاقي وواجب وطني، فقد تتجه السلطات المالية بدلا من ذلك إلى إرساء أسس استباقية في المجتمع لضمان تنشئة حضارية لأجيال تلتزم بالضريبة بحرية وتلقائية . رغم العمليات الإعلامية الضخمة التي تقوم بها إدارة الضرائب لتوعية دافعي الضرائب حول القانون والتعليمات، والتي تم توزيعها عبر وسائل الإعلام المختلفة. إلا أن كتاب المالية العامة يخوض في تفاصيل كثيرة حول العوامل المختلفة التي تساهم في ارتفاع معدلات التهرب الضريبي. وتشمل هذه العوامل الافتقار إلى الشعور بالانتماء، والشعور بالظلم في نظر القانون، وتراجع الخدمات العامة، وعدم الإيمان بين شريحة كبيرة من دافعي الضرائب بأهمية الضرائب. كما تلعب العوامل التاريخية دوراً، كما يتضح من التجربة الموروثة من ممارسات تحصيل الضرائب التعسفية وانعدام الثقة بين المواطنين والجهاز الحكومي. وترتبط غالبية هذه الأسباب بعناصر ثقافية تحتاج إلى رعاية طويلة الأمد وغير قابلة للتغيير في المستقبل القريب.. فهي تؤدي إلى انخفاض نسبة المحاسبين الضريبيين، وزيادة التهرب الضريبي، وانخفاض المعرفة الضريبية. من الصعب الاعتقاد بأن أهداف إدارة الضرائب ودافعي الضرائب هي نفسها تماما. ويبدو من المنطقي أن يكون لكل شريك في العلاقة أهداف مختلفة، ومعظمها تتعارض مع بعضها البعض. ومن القضايا الرئيسية التي تواجه الهيئة العامة للضرائب هو قلة الوعي الضريبي وما يتبع ذلك من ارتفاع في التهرب الضريبي. يحدد دور الجهاز الإعلامي لأي مؤسسة حكومية مدى جودة أدائه وفاعلية الجهاز الاعلامي فيها (Mohsen,2016:519-520)

وكما يشير التقرير الذي نشره البنك الدولي التركي، فقد تم تحديد إجراءات لمنع النشاط غير الرسمي في تركيا. يجب توفير البساطة من خلال إجراء تغييرات في قانون الضرائب، ولا سيما ضريبة الدخل، وينبغي تقليل العبء الضريبي المتصور، ويجب إنشاء نظام التوثيق من خلال الإشراف الفعال، وينبغي



تعزير جودة الخدمة العامة وتسوية الروح المعنوية الضريبية. إلى جانب ذلك، يجب تعميم الدفع الإلكتروني لتتبع الأنشطة غير الرسمية بسهولة، ويجب إعادة ترتيب أساس إقرار الأصول والدخل لتوفير معلومات فعلية عن أصول دافعي الضرائب ودخلهم، ويجب تنفيذ العقوبة بشكل فعال من خلال ( Karaca, 2016:91 تسجيل دافعي الضرائب).

**سابعاً: نظام التصاريح الجمركية :** تحصل الهيئة العامة للضرائب على البيان من خلال الوحدات التخمينية التابعة لها والموجودة في المراكز الحدودية، وهي المستندات الرسمية التي توضح تفاصيل المنتجات المسموح باستيرادها (المانفيسيت). ويتم تسجيل عمليات الاستيراد عبر المنافذ الحدودية وتنظيم التصاريح الجمركية الخاصة بها، مما يشكل مصدر معلومات مهم لمصلحة الضرائب القادرة على تحديد وإحصاء المكلفين. وتعتبر هذه التصاريح الوثيقة المعتمدة لأغراض المحاسبة الضريبية لدى دافع الضريبة سواء كانت طبيعية أو معنوية. لقد أصبح النشاط التجاري المتمثل بالاستيراد جزءاً مهماً من حركة التجارة الخارجية في السوق العراقية. من يشارك في هذا النشاط، وحجم النشاط (AL-Fatlawi, 2020 : 15).

**ثامناً : المقتبسات .** هذه هي البيانات التي تم إصدارها من قبل القطاعات العامة أو التجارية باستخدام النماذج النموذجية المعتمدة. يعد نظام المقتبسات أحد منصات المعلومات الأساسية التي تساعد دافعي الضرائب الذين يمارسون التعاقد ويتعاونون مع جميع أجهزة الدولة في المحاسبة الضريبية الخاصة بهم. تعتبر المقتبسات مهمة لأنها توفر دليلاً قوياً ومدعماً قانوناً على عمل المكلف. إن المقتبسات الضريبية التي تتلقاها شعبة المقتبسات بالهيئة العامة للضرائب من الجهات الحكومية هي مدخلات النظام. تعتبر هذه المعلومات ضرورية لإدارة الضرائب لأنها توفر لها بيانات موثوقة للغاية يمكن أن تقلل من احتمالية التهرب الضريبي. استناداً للفقرتين (1 و 4) من المادة (28) من قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 (المعدل)، يجوز للسلطة المالية أن تطالب أي دائرة من دوائر الدولة وكذلك القطاعات الاشتراكية والمختلطة بحجب نسبة (10%) من المبالغ المتحققة للمقاولين أو الجهات الأخرى المرتبطة بهم، ويجوز لهم رفض سداد هذه المبالغ لهم. إن التحقق من إطلاق سراحهم من الهيئة العامة للضرائب هو الإجراء الأكثر ترجيحاً. ويجوز للهيئة أن تطلب تحويل الأموال المحتجزة (Shaker and Al-khfaji, 2017:85) إليها لمعالجة الالتزامات الضريبية المستحقة على المكلف

## 2-2 القاعدة الضريبية

### 1-2-2 مفهوم وتعريف القاعدة الضريبية

يرجع السبب الرئيسي لتنوع الضرائب هو تنوع الاوعية الضريبية، وتعتبر القاعدة الضريبية عنصراً حاسماً في التنظيم الفني الضريبي. ولا يجوز للسلطة المالية فرض اي ضرائب دون اساس لتحويلها. ان عدالة ووفرة الايرادات الضريبية تعتمد في المقام الاول على اختيار الوعاء الضريبي، وتفترض دراسة تنظيم الضرائب من الناحية الفنية، و يتم ذلك في ضوء الضوابط الاقتصادية والمشكلات





الاساسية ، ابتداء من فكرة فرض ضريبة معينة حتى يتم تسديدها. وهذا يتطلب دراسة وعاء الضريبة وسعرها وكيفية تحصيلها والمشكلات الاساسية. وتكون قوانين الضريبة مرنة حتى تتكيف والظروف الاقتصادية للدولة , فصياغة القانون الضريبي يؤدي دوراً رئيسياً في نجاح او فشل أي نوع من انواع الضرائب ( Abbas,2018:171). وقد تناولت الكثير من الادبيات تعريف القاعدة الضريبية والتي سيتم توضيح جزء منه. ويمكن تعريفه بـ هو الحقل الخاضع للضريبة، والذي يمكن أن يتضمن نشاطا أو سلعة أو عملاً، ويعرف باسم القاعدة الضريبية. وهو المادة التي تفرض عليها الضريبة , وبناء على ذلك، يشار إلى الكيان الاقتصادي الذي يخضع للضريبة بشكل مباشر أو غير مباشر بالقاعدة الضريبية ( 7 : 2013), وعرف ايضاً هو الأساس بفرض الضريبة على رأس المال والدخل, والدخل ورأس المال معاً، أو على الأفراد بغض النظر عن دخلهم أو ثرائهم. وهي المادة أو المال أو الشخص الذي يخضع للضريبة، مع اشتراط العنصر الزمني لهذا الأساس ( Mashkour,2014:296). ويعرف كذلك بأنه هو مقدار المادة التي يتعين على الدولة فرض ضريبة عليها حتى يتم استخدام العائدات لصالحها، بشرط أن تكون المادة خاضعة للضريبة وفقاً للقوانين والمبادئ التوجيهية ذات الصلة (( 60 : 2023, Abdullah. ويعرفه ايضاً بأنه" الحقل الخاضع للضريبة، والذي يمكن أن يتضمن نشاطا أو سلعة أو عملاً، باسم القاعدة الضريبية. وهو المادة التي تفرض عليها الضريبة , وتساعد في عملية التحاسب الضريبي كأساس لاحتساب الدخل الخاضع للضريبة. (Abdul Rahman ,AL- (2019:43) yasiri, ويمكن تعريف القاعدة الضريبية بأنها مقدار المادة التي يتعين على الدولة فرض ضريبة عليها حتى يتم استخدام العائدات لصالحها، بشرط أن تكون المادة خاضعة للضريبة وفقاً للقوانين والمبادئ التوجيهية ذات الصلة(عبد الله، 2023 : 60).

ويرى الباحثان من خلال التعاريف السابقة والبحث في مفهوم القاعدة الضريبية بأنه اجمالي الدخل المتحقق للمكلف من مختلف الانشطة والخاضع بموجب القانون للضريبة .

ويجب ان ننوه ان المشرع العراقي لم يتطرق الى تعريف القاعدة الضريبية وانما اشار الى الدخول الخاضعة للضريبة ، ويمكن تقسيم مصادر الدخل الخاضعة للضريبة الى ثلاث مصادر اساسية وتتمثل بالاتي ( دخل العمل ، ودخل راس المال ، ودخل العمل وراس المال اي الدخل المختلط )

## 2-2-2 القواعد الاساسية للضريبة

هي تلك القواعد والاسس التي ينبغي على المشرع مراعاتها عند فرض الضريبة لتزويد الدولة بالأموال ، فالضريبة نظام اجتماعي يدعم مفهومي التضحية والضرورة (صديق، 2024 : 102) وينبغي الإشارة الى ثلاث مصالح والتي تتمثل بمصلحة الدولة , ومصلحة المكلف دافع الضريبة , ومصلحة المجتمع. فالدولة غايتها تحقيق إيراداتاً كافيةً للخزينة حتى تتحقق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الأهداف، ويهم الفرد أن يعامل معاملة ضريبية عادلة فلا يكلف بأكثر مما يتحمله، ويهم المجتمع أن تكون الضرائب وسيلة لتحقيق التوازن. ( الججاوي و العنكي، 2016 : 26 ) وهناك توفيق بين هذه المصالح على الرغم من انها تبدو متعارضة . وتعد القواعد الاربع التي ضمنها

المفكر الاقتصادي ( آدم سميث ) في كتابه "ثروة الأمم", لا تزال قواعده سارية المفعول وتعتبر بمثابة دستوراً تقاس بها الضرائب ( رمضان، 2001، 43 ). كما في الشكل ( 2-5 )



شكل رقم ( 2 – 5 )

من اعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر السابقة

**1- قاعدة العدالة: Tax Basis** وتعني المساواة , ان يتساوى الجميع امام الضريبة ، وهذا لا يعنى ان الجميع يدفع نفس المقدار من الضريبة وانما مساهمة الجميع في تحمل الاعباء العامة كلاً حسب مقدرته التكاليفية. والمساواة في هذه الحالة هي مرادف للعدالة ، فالعدالة تتطلب ان يتحمل المكلف ذو الدخل المرتفع عبئاً ضريبياً أعلى من المكلف ذوو الدخل المنخفض ، لذلك فإن النظام الضريبي يجب ان يتضمن سعراً تصاعدياً لان الاثر الذي يلحق به نتيجة اقتطاع جزء من دخله لا يمثل فقط حجم الدخل الذي حصل عليه ,انما يبنى على اعتبارات الجهد المبذول من قبل المكلف في سبيل الحصول على الدخل.( صديق،2024: 113،112 )

**2- قاعدة اليقين: Certainty Base** ان تكون الضريبة محددة وواضحة ومعلومة , وان يكون وعاء الضريبة وسعرها وموعد التسديد وطريقة تحصيل وكل ما يتعلق بإجراءاتها واحكامها معروفة لدى المكلفين بصورة مسبقة , وتكمن اهمية هذه القاعدة ان دافع الضريبة يستطيع تنظيم نفسه بجدول لمواعيد الدفع وجدول النسب مما يساعد ذلك في استقرار نشاطه والالتزام والامتثال الضريبي(بوحلوفة وقنطور،2019: 10 ).

**3- قاعدة الملائمة: Relevance Base** وفقاً لهذه القاعدة , يتم جباية الضريبة في الوقت والطريقة الملائمة للمكلف ، حتى يتمكن من دفعها . فـضريبة الدخل تجبى على النشاط التجاري بعد انتهاء السنة المالية , اما ضريبة الرواتب والاجور فيتم حسمها في نهاية كل شهر عند صرفه او اي مدة اخرى يتم فيها الصرف (الشاعر , 2011 : 100). وان قاعدة الملائمة لها ابعاد ، البعد الاول مراعاة ظروف



المكلف ، اما البعد الثاني فهو المراعاة من جانب السلطة المالية وهو تحصيل الايرادات الضريبي في اوقات ترفد الموازنة العامة للدولة لمواجهة الابعاء العامـة واشباع الحاجات العامة(الهلالى ، 2016 : 16)

**4-قاعدة الاقتصاد في التحصيل: Economy base in the collection** هو الاقتصاد في تكاليف تقدير وجباية الضريبة من قبل الدولة , بحيث يمكن للحصيلة الضريبية ان تدعم الموازنة العامة للدولة وليس العكس , تحميل تكاليف باهظة وغير مبررة لغرض جباية الضريبة (خلف , 2017 : 63- 64) . والشكل التالي يوضح قواعد الضريبية .

وهناك قواعد اخرى وضعت من بعض المفكرين الاقتصاديين مثل باستابل وهي :

**أ-قاعدة المرونة :** تعني ان النظام الضريبي يجب ان يضع بصورة مرنة بحيث يحقق ايرادات اكثر بصورة تلقائية كلما ارتفعت رؤوس الاموال او النشاطات او دخول الاشخاص

**ب-قاعدة الانتاجية :** ان ايرادات الضريبة يجب ان تكون كافية للدولة من دون ان يكون لها اي تأثير غير مناسب على عملية الانتاج في الاقتصاد الوطني .

**ج-قاعدة البساطة :** ان يكون النظام الضريبي واضح يتسم بالشفافية اذ يمكن لأي انسان عادي ادراكه وفهمه وبيئته عن التعقيد والغموض . ولا ينبغي ان يكون مجال للحكومة والمكلف لتفسيرات مختلفة القوانين والتشريعات الضريبية .

**د-قاعدة المناسبة :** تكون الضريبة مناسبة للوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد للدولة في تلك المدة .

**هـ-قاعدة التنوع :** يكون النظام الضريبي متنوع , لا يعتمد على نوع واحد من الضريبة حتى يتوزع العبء الضريبي على اكبر عدد من المكلفين وبالتالي سيساهم عدد كبير من افراد المجتمع من تحمل الاعباء والخدمات العامة( ناصر، 2015 : 19) (الوادى، 2010 : 52)

**2-2-3 مكونات القاعدة الضريبية :** نصت المادة ( 2 ) من قانون ضريبة الدخل العراقي رقم 113 لسنة 1982 المعدل على مصادر الدخل التي يتكون منها الوعاء الضريبي وهي كالآتي :

1. أرباح الاعمال التجارية أو التي لها صبغة تجارية والصنائع أو المهن بما فيها التعهدات والالتزامات والتعويض بسبب عدم الوفاء بها اذا لم يكن مقابل خسارة لحقت المكلف.

2 . الفوائد والعمولة والقطع وكذلك الارباح الناجمة من احتراف المتاجرة بالأسهم والسندات.

3 . بدلات ايجار الاراضي الزراعية.

4 . ملغاة



5. الرواتب ورواتب التقاعد والمكافئات والاجور المقررة للعمل بمقدار معين لمدة محدودة والمخصصات والتخصيصات لغير العاملين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط بما في ذلك المبالغ النقدية أو المقدرة مما يخص للمكلف مقابل خدماته كالسكن والطعام والاقامة مع ملاحظة ما جاء في الفقرة (4) من المادة الحادية والسنتين من هذا القانون.

6. أي مصدر آخر غير معفى بقانون وليس خاضع لأية ضريبة في العراق بشرط ان لا تكون حصة الربح بالرغم مما جاء في هذه المادة دخلاً خاضعاً للضريبة اذا كانت أية شركة قد نزلت أو يحق لها تنزيل الضريبة منها بموجب المادة الخامسة عشرة من هذا القانون على ان تؤخذ الحصة الموزعة من قبل الشركات ذات المسؤولية المحدودة غير المعفاة بموجب قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي كأساس لاحتساب تصاعد نسب الضريبة على المدخولات الأخرى. (قانون ضريبة الدخل، 1982 : المادة (2))

#### 4-2-2 وعاء ضريبة دخل العقار

ان ضريبة العقار هي ضريبة مباشرة سنوية تفرض على دخل العقارات الناتج من ايجار العقارات ، وهذا يعني ان العقار الخالي لا يدر دخلاً لا تفرض عليه ضريبة ، وتعد من الضرائب العينية ، فهي لا تراعي ظروف المكلف الشخصية ، تفرض بموجب قانون ضريبة العقار رقم 162 لسنة 1959 واعتباراً من 11/ 4/ 1959 . و بنسبة 10% على الدخل الاجمالي الناتج من ايجار العقارات بعد خصم نسبة 10% تمثل المصروفات السنوية . (AL-Khalidi ,2008:71) تفرض على الايراد السنوي للعقار (بدل الايجار الفعلي) وان كان للمكلف اكثر من عقار فإن الضريبة تفرض على اجمالي ايرادات المكلف عن جميع عقاراته بعد طرح نسبة 10% . (AL-Jajawi ) and AL-Anbaki,2016,244

#### 5-2-2 تقدير ايراد العقار(المادة 12 من قانون ضريبة العقار نفسه)

ويتم التقدير العام للإيرادات العقارية من قبل لجان التقدير العام التي يعينها وزير المالية في مراكز المحافظات والأقضية. ويكون نافذاً لمدة خمس سنوات. ويكون موعد التقدير العام هو الأساس في فرض الضريبة وهذا يشمل أيضاً العقارات التي لم تخضع للتقدير العام وتم تقديرها في وقت لاحق من الممكن الموافقة على البديل. وأساس إنشاء الوعاء الضريبي هو الإيجار السنوي الذي يطالب به المكلف عن ممتلكاته وقت التقدير العام. وفي حالة عدم تأجير العقار أو عدم اقتناع لجان التقدير ببدايات الإيجار التي يطالب بها المكلف، تقوم لجنة التقدير، بتقدير إيرادات العقار بناءً على العوامل التالية:(AL-Hilali,2016:87)

1-في وقت التقدير، تشمل خصائص العقار موقعه، ومساحته ومواد البناء، والحالة الحضرية، والمشمات والملاحق.

2- سبب استخدام العقار.

3- مبلغ الإيجار السنوي لعقار مماثل يقع في نفس المنطقة.

### 3: الجانب العملي

**3-1** الاستثمار في العقار عن طريق ايجار المزارع والشاليهات (المنتجات) يعتبر خياراً مهماً للكثير من الأشخاص ، تعتبر المزارع والشاليهات فرصاً استثمارية مجدية في العقارات ، حيث يمكن للمستثمرين الاستفادة من عائدات الايجار وزيادة قيمة الممتلكات على المدى الطويل. الاستثمار في المعتمد هو امر جيد اذ يمكن من خلاله تحقيق عائداً مالياً استثنائياً مع مرور الوقت .

بالطبع! الانشطة غير المنظمة للعقارات هو مفهوم يتعلق بتضمين جميع انواع العقارات في نطاق ضريبة العقار . ويشمل ذلك الشاليهات والفيلات والشقق السكنية والمكاتب التجارية والمزارع وغيرها من الممتلكات العقارية .

ويتحقق من خلال تطبيق القوانين الضريبية على جميع انواع العقارات بغض النظر عن نوعها او استخدامها . في حالة الشاليهات والمزارع ، فإن تأجيرها للغير قد يكون موضوعاً لضريبة العقار . على سبيل المثال ، اذا كانت تستخدم المزارع للتأجير كوحدة اقامة سياحية ، فإنها قد تخضع للضريبة المعمول بها في البلد . وبالتالي يمكن ان يحقق ايجار المزارع مردوداً مالياً كبيراً للدولة من خلال فرض الضرائب على ايجار المزارع .

عندما يتم فرض الضريبة على ايجار الشاليهات والمزارع ، يتم تحصيل مبالغ ضريبية من المؤجرين او المالكين ويتم استخدامها لتمويل الانفاق العام وتحسين البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة والبرامج الحكومية الاخرى .

مع زيادة الطلب على استئجار الشاليهات والمزارع في العراق ، يمكن ان تتردد ايرادات الحكومة من فرض الضرائب على هذه الاماكن التي يستخدمها الافراد او الشركات لأغراض تجارية او استجماميه . هذه الايرادات يمكن ان تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات التي يتلقاها المجتمع . وتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل وتحسين مستوى حياة المواطنين، ومن الجدير بالذكر ان فرض الضرائب على ايجار المزارع يساهم في تحفيز الملاك على تأجير عقاراتهم واستغلالها بشكل منتظم للحصول على ايرادات مستدامة . ايضاً ، يمكن للضرائب على العقارات ان تساهم في تنظيم سوق الايجار وتحقيق التوازن في الاسعار وتوفير المساكن والمزارع للمستأجرين بأسعار معقولة . ومع ذلك يجب تحقيق التوازن بين فرض الضرائب وجذب المستثمرين وتشجيع السياحة .

يجب على الحكومة ان تضع في اعتبارها ان وجود ضرائب مرتفعة جداً قد يؤثر سلباً على قدرة الشاليهات والمزارع على جذب الزوار والمستثمرين . وبالتالي قد تآثر على المداخل المستقبلية . لذلك ، ينبغي ان يتم تشجيع الاستثمارات العقارية وتوفير المناخ المناسب لتعزيز القطاع السياحي وتحقيق



مردود مالي كبير للدولة ، مع الاخذ بنظر الاعتبار العوامل الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة للمجتمع .

**مثال :** مزرعة الفنجان للإيجار اليومي في صلاح الدين الدجيل قرب الشارع العام رقم العقار (0250) تحتوي على مسبح مغلق حار وبارد تتضمن ما يأتي : المكان علي الخريطة

■بيت ثلاث غرف نوم وصالة ومطبخ و2صحيات شرقي وغربي ،مسبح داخلي مغلق حار بارد مسبح خارجي كبير جدا 8\*14 ،مسبح للأطفال والعباب للكبار منضدة فيشة العباب للصغار شلال وناقورات ودوات شواء ومكان للشوي وتنور طين كهرباء مستمرة 24ساعة بستان كبير مساحة( 24) دونم يحتوي كل أنواع الفواكه وقت المواسم ويكون بنظام السلة الامريكي يعني تأخذ سلة او صندوق فارغ سعرة ما بين ( ١٠ - ٣٠ ) الف وتدخل للبستان وتحصد بيدك.

<https://www.ajirly.com/ar/rent/250/show>

جدول ( 1 ) مزرعة الفنجان للإيجار اليومي

السعر د.ع	وقت المغادرة	وقت الوصول	
350,000	ص 08:00	ص 10:00	يوم كامل
200,000	م 06:00	ص 10:00	الشفة الاول
200,000	ص 08:00	م 08:00	الشفة الثاني

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على <https://t.me/ajirly>

ولغرض احتساب مقدار الدخل المتحقق خلال الشهر سيتم اعتماد معدل شهري وهو (15) يوم من الشهر وعلى مدار عام كامل لبيان الدخل المتحقق السنوي ولكل حالة من الحالات المذكورة سواء

لليوم الكامل او للشفة الصباحي او الشفة المسائي وعلى النحو الاتي :

## جدول (2) احتساب الدخل ليوم كامل

الدخل المتوقع الشهري	سعر اليوم بالدينار العراقي	معدل عدد الايام	الاشهر
5,250,000	350,000	15	كانون الثاني
5,250,000	350,000	15	شباط
5,250,000	350,000	15	اذار
5,250,000	350,000	15	نيسان
5,250,000	350,000	15	مايس
5,250,000	350,000	15	حزيران
5,250,000	350,000	15	تموز
5,250,000	350,000	15	اب
5,250,000	350,000	15	ايلول
5,250,000	350,000	15	تشرين الاول
5,250,000	350,000	15	تشرين الثاني
5,250,000	350,000	15	كانون الاول
63,000,000	4,200,000		الاجمالي

الجدول من اعداد الباحثان... المصدر <https://t.me/ajirl>

الدخل المتوقع السنوي لايجار المزرعة هو 63,000,000 دينار ( فقط ثلاثة وستون مليون دينار ) وبموجب قانون ضريبة العقار رقم (162) لسنة 1959م يتم فرض الضريبة على الدخل الإجمالي الناتج من ايجار العقار بعد طرح نسبة (10%) منه وذلك عن ما يتكبده المكلف من صيانة العقار واندثاره .

3,000,000	200,000	15	ايلول
3,000,000	200,000	15	تشرين الاول
3,000,000	200,000	15	تشرين الثاني
3,000,000	200,000	15	كانون الاول
36,000,000	2,400,000		الاجمالي

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على المصدر... <https://t.me/ajirly>

## جدول ( 3 ) الدخل المتحقق للشفت الأول

السعر	المغادرة	وقت الوصول	الشفت الأول
200.000	06:00 م	10:00 ص	

الدخل المتحقق الشهري	سعر اليوم بالدينار العراقي	معدل عدد الايام	الاشهر
3.000.000	200.000	15	كانون الثاني
3.000.000	200.000	15	شباط
3.000.000	200.000	15	اذار
3.000.000	200.000	15	نيسان
3.000.000	200.000	15	مايس
3.000.000	200.000	15	حزيران
3.000.000	200.000	15	تموز
3.000.000	200.000	15	اب

اجمالي الدخل المتحقق من ايجار للشفت الصباحي 36000,000 دينار ( ستة وثلاثون مليون دينار ) على مدار عام كامل وبمعدل 15 يوم لكل شهر.





## جدول (4) الدخل المتوقع للشفت الثاني

السعر	المغادرة	وقت الوصول	الشفت الثاني
200.000	08:00 ص	80:00 م	

الدخل المتوقع الشهري	سعر اليوم بالدينار العراقي	معدل عدد الايام	الاشهر
3.000.000	200.000	15	كانون الثاني
3.000.000	200.000	15	شباط
3.000.000	200.000	15	اذار
3.000.000	200.000	15	نيسان
3.000.000	200.000	15	مايس
3.000.000	200.000	15	حزيران
3.000.000	200.000	15	تموز
3.000.000	200.000	15	اب
3.000.000	200.000	15	ايلول
3.000.000	200.000	15	تشرين الاول
3.000.000	200.000	15	تشرين الثاني
3.000.000	200.000	15	كانون الاول
36.000.000	2.400.000		الاجمالي

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على المصدر <https://t.me/ajirly>...

المبلغ الاجمالي المتوقع للشفت المسائي 36000,000 دينار ( ستة وثلاثون مليون دينار ) على مدار عام كامل وبمعدل 15 يوم لكل شهر

## جدول (5)

## اجمالي الدخل السنوي

اليوم الكامل	63.000.000
شفت صباحي	36.000.000
شفت مسائي	36.000.000
اجمالي الدخل السنوي	135.000.000

جدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات أعلاه

ويمكن استخدام المزارع المتاحة والاسعار وحسب تطبيق الرابط الاتي لغرض معرفة



[https://play.google.com/store/apps/details?id=com.ao307.ajirly.user.iq&pcampaignid=web\\_share](https://play.google.com/store/apps/details?id=com.ao307.ajirly.user.iq&pcampaignid=web_share)

من خلال الجدول أعلاه تبين ان دخل الايجار السنوي الكامل للمزرعة يساوي 135,000,000 فقط مائة وخمسة وثلاثون مليون دينار ويتضمن ثلاث أوقات وهي كما موضحة بالجدول أعلاه وتشمل اليوم الكامل الذي حقق إيراداً ثلاثة وستون مليون دينار ، والشفت الصباحي حقق إيراد ستة وثلاثون مليون دينار اما الشفت المسائي حقق إيراداً ستة وثلاثون مليون دينار. وبموجب قانون العقار رقم 162 لسنة 1959 المعدل يتم فرض الضريبة على الدخل السنوي بعد طرح نسبة 10% تمثل مصاريف الصيانة والاندثار للعقار وكما سيتم توضيحه .

135,000,000 دينار الدخل الإجمالي السنوي للمزرعة .

( 13,500000 ) نسبة 10% تمثل مصاريف الصيانة والاندثار

121,500.000 دينار صافي الدخل × 10% ( نسبة الضريبة ) = **12,150,000** دينار مبلغ الضريبة واجبة السداد .

ومما تقدم يتم قبول فرضية البحث والتي مفادها ان تطبيق الضرائب العقارية يمكن ان يساعد في صناعة العقارات المستأجرة والتي تشمل ايجارات المزارع والشاليهات في زيادة الإيرادات الضريبية. لذا يساعد تطبيق فرض الضرائب على اصحاب المزارع والشاليهات من توسيع القاعدة الضريبية ومن ثم زيادة الإيرادات الضريبية .

#### 4: الاستنتاجات والتوصيات

##### 4-1 الاستنتاجات

1. بأن مزاولي الأنشطة غير المنظمة يحققون دخول عالية ولكونها لا تخضع لرقابة من قبل الدولة فهي لا تخضع للضريبة وما لها من تأثير سلبي على المجتمع.

2. بموجب الفصل الرابع المادة السابعة الفقرة ( 1 ) من قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 التي نصت على اعفاء " الدخل الزراعي الناجم للزراع ومربي الحيوانات من المنتجات النباتية والحيوانية بما في ذلك تربية الحيوانات " . وكذلك بموجب المادة الثالثة الفقرة ( 3 و 11 ) من قانون ضريبة العقار رقم 162 لسنة 1959 ————— التي نصت على التوالي مايلي " اعفاء العقارات المعدة لحفظ الحاصلات والآلات الزراعية ولايواء المواشي ولسكن الزراع الذين يستثمرون الاراضي الزراعية مباشرة والعمال الزراعيين على أن لا تكون هذه العقارات مؤجرة وان تكون واقعة في المزرعة نفسها أو في القرية أو مركز الناحية التابعة اليها الارض المستثمرة. " ، " العقار المستغل لغرض النشاط الاقتصادي والمملوك لصاحب النشاط الخاضع لضريبة الدخل". استناداً الى فقرات

القوانين اعلاه فإن الدخل المتحقق من ايجار المزارع لأغراض السياحة والترفيه واقامة المناسبات يخضع للضريبة .

3. ضعف تنسيق بين الجهات ذات العلاقة ( هيئة السياحة ، والهيئة العامة للضرائب ) عن ايجار المزارع والشاليهات لوضع التعليمات الخاصة بهذا الاستثمار والتي تساهم في الحصر الضريبي .

#### 2-4 التوصيات

1. ينبغي فرض الضرائب على الانشطة غير المنظمة والتي تكون غير خاضعة لسيطرة الدولة او بعيدة عن رقابة الدولة مما يوفر الحماية للمجتمع واصحاب النفوذ من شبهة غسيل الاموال .

2. يمكن اخضاع الدخل المتحقق عن ايجار المزارع والشاليهات المستخدمة لأغراض السياحة والترفيه واقامة المناسبات الى الضريبة بموجب القانون الحالي قانون ضريبة العقار رقم 162 لسنة 1959م.

3. ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة ( هيئة السياحة والهيئة العامة للضرائب ) عن ايجار المزارع والشاليهات لوضع التعليمات الخاصة بهذا الاستثمار والتي تساهم في الحصر الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية .

#### RESOURCES

1. Al-Jajjawi, Talal Muhammad Ali and Al-Anbaki, Haitham Muhammad Ali. (2016). Accounting and Tax Accounting, 2nd edition, Dar Al-Kutub, Karbala, Iraq.
2. Al-Hayali, Abdullah Fadel. (2020) "The relationship between corruption and the shadow economy in Iraq - an experimental comparison." Journal of Development and Foresight for Research and Studies, (2), 87-109 4-
3. Al-Hajaimi, Haider Juma Masir Bannoun. (2021) "Methods of tax accounting for income tax and their role in reducing the budget deficit in Iraq," applied research at the General Authority for Taxation, Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad.
4. Al-Shaer, Samir (2011). Public Finance and Islamic Financial Regulation, first edition, Arab Press, Publishers, Beirut, Lebanon.
5. Al-Rashed, Shadi Ahmed. (2014). "Illicit income and its tax implications." Master's thesis, Faculty of Law, Islamic University, Lebanon.
- 6- Al-Haymouni, Sandy Jawad, Al-Kababji Magdy Wael, 2022, Planning and the Researcher's Relationship with Expanding Liberalism's Income

Front / A Field Study on Income Districts in Palestine, Arab Journal of Management, Volume 42, Issue 4, December.

- 7- Amin, Abdullah Mahmoud (2000). "Evaluating the effectiveness of the tax accounting system for income tax in Iraq" Doctoral thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University.
8. Al-Qara Ghouli, Shaker Mahmoud Hussein (2010). "The tax card and tax inventory procedures - an exploratory study in the General Tax Authority," Higher Diploma Research equivalent to a Master's in Taxation, Higher Institute of Accounting and Financial Studies, University of Baghdad.
9. Al-Fatlawi, Moataz Jassim Shaker (2020). "The role of tax information for supporting entities in determining the income tax base - applied research in the General Tax Authority." Higher diploma equivalent to a master's degree in taxation, Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad.
- 10- Ahmed Basbas, Mukhtar Zanan, The importance of tax audit in determining the taxpayer's true tax base. The Fourth National Forum on: Qualifying the Auditing Profession, Confronting Financial Crises and Contemporary Accounting Problems for Institutions (on November 20 and 21, 2013)
- 11- Al-Hilali, Ali Hadi Attia (2016). New trends in direct taxes, 2nd edition, College of Law, Al-Nahrain University, Baghdad.
- 12 – Al-wadi , Mahmoud Hussein, Principles of public Finance, Dar AL-Masirah for publishing and Disteribution ,Ammam, 2010, 2<sup>nd</sup> edition
- 13- Ibrahim, Muhammad Abdullah Abdul Raouf. (2019). Legislative treatment of informal economic activities and their effects on public debt: an analytical study with reference to Egypt. Journal of Legal and Economic Research, pp. 70-832, 972. Retrieved from

14. Bou Haloufa, Fathia and Kantour, Nima. (2019) “The impact of tax awareness in reducing tax evasion - a field study on a sample of taxpayers in the state of Jijel”, Master’s thesis in Finance and Accounting, specializing in accounting and in-depth taxation, Faculty of Economic Sciences. Commerce and Management Sciences, University of Muhammad Al-Siddiq Bin Yahya - Jijel.
- 15- Khamas, Zainab Zaki, 2014, "The impact of tax estimation methods on increasing tax revenues," research submitted to the Council of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies / University of Baghdad.
- 16 - Ramadan, Ismail Khalil (2001). Tax Accounting, 1st edition, University of Baghdad, College of Administration and Economics, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing
- 17- Shukr, Audi Abdul-Ilah. (2014). "The effectiveness of tax inventory procedures and their role in expanding the tax base - applied research in the General Tax Authority." Higher diploma research equivalent to a master's degree, Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad.
- 18- Shihan, Shihab Ahmed. (2013). "The shadow economy between causality and neutralization (Iraq is a case study)." Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, 5 (10), 1-25.
19. Siddiq, Ramadan (2024). Theories and rules of taxation - introduction to comparative law, university book publishing and distribution system - Helwan University.
- 20- Hussein, Enas Muhammad Ali (2018). "The effectiveness of computerized information systems in the tax inventory process - applied research in the General Tax Authority," Higher Diploma Research equivalent to a Master's in Taxation, Higher Institute of Accounting and Financial Studies, University of Baghdad.



- 21 Kamash, Karim Salem. (2010). "The future of the tax system in Iraq in light of the transition to a market economy." Doctoral thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University.
- 22- Mohsen, Hassan Salem. (2016) "Tax inventory and the extent of its contribution to reducing tax evasion," Dinar Magazine, No. 9.
- 23- Mahmoud, Ragab Mahmoud. (2022). "The role of financial inclusion in influencing the size of the informal economy in Egypt according to the 2030 development strategy." Alexandria University Journal of Administrative Sciences, 59 (3), 239-240.
- 24- Mesmesh, Najat. (2017) "The Parallel Economy and Economic Stability - A Case Study of Algeria 1980- 2014" Doctoral thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Mohamed Khidir University - Biskra, Algeria.
- 25- Muhammad, Ibrahim Abdullah Abdul Raouf. (2019).Legislative treatment of informal economic activities and their effects on public debt: an analytical study with reference to Egypt. Journal of Legal and Economic Research, pp. 70 - 832, 972
- 26- Mashkoo, Saud. (2014) "Tax Accounting and its Practical Applications in Iraq," Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 4, Issue (9): 296
- 27 Nasser, Anwar Abbas, Latif Abdel Amir, Zamil and Malakh, Hassan Nayef. (2019) ("The role of tax information systems in accounting for taxpayers subject to tax." Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, Al-Muthanna University, Volume (9), Issue( 1).
- 28-Abbas, Tahani Mahdi, Abbas, Sattar Fayyad, studying the impact of foreign direct investment in the Iraqi tax system using factor analysis (principal components), Journal of Accounting and Financial Studies,



- Higher Institute of Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, Volume 13, Issue 43, 2018.
- 29- Abdul Rahman, Liqaa Malik and Al-Yasiri, Ihsan Shamran. (2019) "The impact of accounting disclosure on the efficiency of the tax authority's performance - applied research in the General Authority for Taxes," Journal of Accounting and Financial Studies, 14 (48). 38
- 30 Ali, Muhammad Fakhri Muhammad and Dawood, Iman Hussein. (2022). "Activating tax inventory procedures and their role in increasing tax revenues - -applied research in the General Authority for Taxes." Journal of Accounting and Financial Studies, Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, 17 (60): 393-409
- 31-Friedrich Schneider, Andreas Buehn and Claudio E. Montenegro: "Shadow Economies All over the World New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007", WPS5356, The World Bank, Washington, 2010
- 32-Schneider, F. & Enste, D. H. (2002). *The Shadow Economy: Theoretical Approaches, Empirical Studies, and Political Implications*, Cambridge University Press, Cambridge (UK).
33. Karaca,Coskun.(2016).”The Comparison of the shadow Economy in Turkey and European Countries” Bolu Abant Izzet Baysal University ,Turkey.
34. Khalaf, Sabah Hassan (2017). Principles of public finance and their applications in Iraq, 1st edition, Shams Al-Andalus Office for Digital Printing, Design and Publishing, Baghdad, Iraq.